

التَّعْرِيفُ بِالْإِمَامِ النَّسَائِيِّ.

اسمه وكنيته ونسبه.

هو الحافظ أبو عبد الرَّحْمَنِ، أحمد بن شُعَيْب بن عَلِيِّ بن سِنَان بن بحر بن دينار الخُرَّاسَانِي النَّسَائِي، إمام عصره في الحديث، وقدوتهم في الجرح والتَّعْدِيل، وهو أحد الأئمة المُبَرِّزين، والحُفَّاظ المُتَّقِينَ، والأعلام المشهورين، صاحب كتاب السُّنَنِ، وإمام عصره في علم الحديث، وقد سكن مصر، فانتشرت تصانيفه بها.

والنَّسَائِي: نسبة إلى مدينة نَسَا، وهي إحدى مدَن خُرَّاسَان، وهذا ما بيَّنه السَّمْعَانِي، بقوله: "النَّسَائِي: بفتح النُّون والسَّيْن المهملة وبعد الألف همزة وياء النَّسَب، هذه النَّسَبَة إلى بلد بخُرَّاسَان يقال لها: نَسَا، والنَّسَبَة المشهورة إلى هذه البلدة النَّسَوِي والنَّسَائِي، وسمعت إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد بن الفضل بأصْبَهَان يقول: سمعت الأديب أبا الْمُظَفَّر مُحَمَّد بن أحمد الأَبْيُورْدِي يقول: النَّسَبَة الصَّحِيحَة إلى هذه البلدة نَسَائِي، وكان الأديب جمع جزءا في تاريخ نَسَا وأَبْيُورْد، وأنا دخلتها وأقمت بها أربعين يوما، وكتبت عن جماعة بها، وسمعت أنَّ هذه البلدة إِنَّمَا سُمِّيَتْ بهذا الاسم في ابتداء الإسلام؛ لِأَنَّ المسلمين لَمَّا أَرَادُوا فتحها كان رجالها غُيَّبًا عنها، فحاربت النساء الغَزَاة، فَلَمَّا عرفت العرب ذلك كَفُّوا عن الحرب؛ لِأَنَّ النساء لا يُحَارِبْنَ، وقالوا: وضعنا هذه القرية في النساء؛ يعني التَّأخِير حتى يعود وقت عَوْدُ رجالهنَّ، إِنَّمَا سُمِّيَتْ نَسَا؛ لِأَنَّ النساء كانت تحارب دون الرِّجَال، والله أعلم... وقيل قديما: إِنَّ مَنْ دخل نَسَا نَسِيَ الوطن"، وعنها قال ياقوت الحمَوِي: "نَسَا بفتح أوله مقصور بلفظ عِرْقِ النَّسَا.

ومَّا تميَّز به مدينة نَسَا، أَنَّهُمَا تتوسَّط مُدُنًا اشتهرت بمدارس العلم، ومنحت الفكر الإسلامي عددا كبيرا من العلماء في شَتَّى ميادين الدِّرَاسَات الإسلامية.

مَوْلَدُهُ.

وُلِدَ أبو عبد الرَّحْمَنِ في أوائل ق 3هـ، العصر الدَّهْلِيّ لمدرسة الحديث، عام 215هـ أو قبله بقليل.

وفاته.

تُوفِّي سنة 303هـ، وأما عن مكان وفاته، فهو محلُّ خِلَاف، على ثلاثة أقوال: فقيل: بمَكَّة، وقيل: بالرَّمْلَة، وقيل: بفلسطين، وقد رجَّح الدَّهْلِيّ أَنَّهُ تُوفِّي بفلسطين.

عصره.

لقد عاش الإمام النَّسَائِي في كَنَفِ الدَّوْلَة العبَّاسِيَّة؛ وذلك لِأَنَّ الحُكْمَ في الفترة التي عاشها النَّسَائِي ما بين 215هـ-303هـ، كان في يد خلفاء بني العبَّاس (132هـ-656هـ)، وقد مرَّت الدَّوْلَة العبَّاسِيَّة بعصر القُوَّة ثُمَّ عصر الضَّعْف والانحطاط.

فَعَصَرَ الْقُوَّةَ: وَيَبْدَأُ مِنْ قِيَامِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ عَامَ 132 هـ، وَيَنْتَهِي بِخِلَافَةِ الْوَاثِقِ سَنَةَ 232 هـ.
وَعَصَرَ الضَّعْفِ وَالْإِنْحِطَاطِ: وَيَبْدَأُ بِخِلَافَةِ الْمُتَوَكِّلِ، وَيَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ بِسُقُوطِ بَغْدَادِ بِيَدِ التَّتَارِ عَامَ 656 هـ.

مَذْهَبُ النَّسَائِيِّ.

فَالْإِمَامُ النَّسَائِيُّ كَانَ شَافِعِيَّ الْمَذْهَبِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ الْمُحَدِّثِينَ، وَكَانَ يَجْتَهِدُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ، وَمَا صَحَّ مِنَ الْحَدِيثِ عِنْدَهُ فَهُوَ مَذْهَبُهُ، وَقَدْ بَلَغَ رُتْبَةُ الْجَاهِدِ، رَغْمَ تَقْيِيدِهِ بِالْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَعَدَّ مُجَدِّدَ الْمَاءَةِ الثَّالِثَةِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ.
عَقِيدَةُ النَّسَائِيِّ.

فَعَقِيدَةُ الْإِمَامِ النَّسَائِيِّ هِيَ عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَقَدْ أوردَ مَا يُدَلِّلُ عَلَى تَكْفِيرِهِ مِنْ يَقُولِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَمَنْ نَظَرَ فِي سُنَنِهِ اتَّضَحَ لَهُ صِفَاتُ عَقِيدَتِهِ وَنَقَاءُ سِرِّيَّتِهِ.
شَمَائِلُهُ وَأَخْلَاقُهُ.

كَانَ الْإِمَامُ النَّسَائِيُّ يَصُومُ يَوْمًا وَيَصُومُ يَوْمًا، وَطَعَامُهُ يَوْمَ فِطْرَتِهِ وَيَوْمَ صَوْمِهِ سَوَاءٌ، وَكَانَ يَجْتَهِدُ فِي الْعِبَادَةِ لَيْلًا نَهَارًا، وَيُؤَاضِبُ عَلَى الْحَجِّ، يُقِيمُ السُّنَنَ وَالنَّوَافِلَ، وَيَتَحَرَّرُ عَنْ مُجَالَسَةِ السُّلْطَانِ، وَكَانَ لَهُ أَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ يَقْسِمُ لَهُنَّ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: "وَذَكَرُوا أَنَّهُ كَانَ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ أَرْبَعٌ نِسْوَةٌ وَكَانَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ، وَجْهُهُ كَأَنَّهُ قِنْدِيلٌ، وَكَانَ يَأْكُلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ دِيكًا، وَيَشْرَبُ عَلَيْهِ نَقِيعَ الرِّيبِ الْحَلَالِ".
وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْمُظَفَّرِ: "سَمِعْتُ مَشَائِخَنَا بِمِصْرَ يَعْتَرِفُونَ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ بِالتَّقَدُّمِ وَالْإِمَامَةِ، وَيَصِفُونَ مِنْ اجْتِهَادِهِ فِي الْعِبَادَةِ بِاللَّيْلِ وَنَهَارٍ، وَمَوَاضِبَتِهِ عَلَى الْحَجِّ وَالْجِهَادِ، وَإِقَامَتِهِ السُّنَنَ الْمَأْثُورَةَ، وَاحْتِرَازَهُ عَنِ مَجَالَسِ السُّلْطَانِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَزَلْ بِهِ إِلَى أَنْ اسْتُشْهِدَ".

فَالنَّسَائِيُّ مَشْهُورٌ بِوَرَعِهِ وَتَحَرُّهِ فِي دِينِهِ، وَفِي حَدِيثِهِ، وَخَيْرُ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ، قِصَّتُهُ مَعَ الْحَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ، فَمَعَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ؛ بَلْ قَالَ: قَالَ الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّسَائِيَّ قِيلَ عَنْهُ: "إِنَّهُ أَتَى الْحَارِثَ بْنَ مِسْكِينٍ فِي زِيٍّ أَنْكَرَهُ، عَلَيْهِ قَلَنْسُوءَةٌ وَقَبَاءٌ، وَكَانَ الْحَارِثُ خَائِفًا مِنْ أُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِالسُّلْطَانِ، فَخَافَ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا عَلَيْهِ، فَمَنَعَهُ، فَكَانَ يَجِيءُ فَيَقْعُدُ خَلْفَ الْبَابِ وَيَسْمَعُ، وَلِذَلِكَ مَا قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ وَإِنَّمَا يَقُولُ: قَالَ الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ".

نشأته العلميّة ورحلاته.

لقد ارتحل في طلب العلم، وكانت أوّل رحلة له إلى قُتَيْبَة وهو ابن خمس عشرة سنة، كما طاف البلاد شَرْقًا وغربًا ينهل من مَعِين العلماء الصّافي، ويأخذ عنهم أفضل ما لديهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبَدَلَ أَعَزَّ ما لديه في سبيل خدمة هذا العلم الشّريف، ونَظَرًا لكثرة رحلاته في طلب العلم فقد روى عن كثير من المُحَدِّثِينَ، والنُّقَّادِ، والأئِمَّة، فهو يختار أفضل ما عند شيوخه، فإن لم يكن عندهم شيء يَسْتَحِقُّ يتركهم ولا يروى عنهم، ورَعَا منه ومُرَاعَاة لقدر هذا العلم الشّريف، فلم يَرَوْ عن الضّعفاء والمجاهيل إلّا في معرض الاستشهاد على ضعفهم وبيان حالهم. مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه.

يُعَدُّ الإمام النَّسَائِيّ من الأئِمَّة المُحَدِّثِينَ، ومن كبار النُّقَّادِ، وهو علم من أعلام عصره، ورأس الحُفَّاظ في زمانه؛ بل أنّه احتلَّ الصِّدَارَةَ بين كُلِّ من اشتغل بعلم الحديث رَوَايَةً وِدْرَايَةً من أقرانه، واعترف له بذلك كُلُّ من عرفه، أو سمع عنه، وإلى جانب ذلك فقد تَمَيَّز بكثرة العبادة، والمواظبة على الطّاعات، وتَحَنُّب الوقوف على أبواب السِّلاطين أو الاهتمام بمجالسهم، ولو أراد ذلك لكان له شأن كبير، وحَظٌّ وافر من المناصب الدُّنْيَوِيَّة، ولكنّه آثر أن يكون عالما ربّانيًّا؛ ممّا جعله مُقَدِّمًا على أضرابه وفُضَّلَاء دهره. ونقل عنه حمزة بن يوسف السَّهْمِيّ قوله: "وسئل -يعني الدَّارِقُطَنِيّ- إذا حَدَّثَ أبو عبد الرَّحْمَنِ النَّسَائِيّ وابن خُزَيْمَةَ بحديث أَيْهُمَا تُقَدِّمُهُ؟ فقال: أبو عبد الرَّحْمَنِ؛ فإنّه لم يكن مثله أُقَدِّم عليه أحدًا، ولم يكن في الورع مثله".

وقال الدَّهْلَبِيّ: "وكان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبَصَر، ونقد الرِّجَال، وحُسْن التَّأليف، جالًا في طلب العلم في خُرَاسَانَ، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشَّام، والتُّغُور، ثُمَّ استوطن مصر، ورحل الحُفَّاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشَّان".

وقال ابن كثير: "الإمام في عَصْرِهِ وَالْمُقَدِّمُ عَلَى أَضْرَابِهِ وَأَشْكَالِهِ وفُضَّلَاءِ دَهْرِهِ".

شيوخ النَّسَائِيّ.

أخذ الإمام النَّسَائِيّ العلم وحَصَّلَهُ عن مجموعة معروفة من كبار الحُفَّاظ والأئِمَّة، ومن أشهرهم: يحيى بن موسى (ت230هـ)، إِسْحَاق بن زَاهَوِيّ (ت238هـ)، وعثمان بن أَبِي شَيْبَةَ الحافظ (ت239هـ)، وقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ (ت240هـ)، وهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ شيخ الكوفة (ت243هـ)، ومُحَمَّد بن الْمُثَنَّى (ت252هـ)، ومُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ (ت256هـ)، وغيرهم، وقد سرد الحافظ الدَّهْلَبِيّ في ترجمته الكثير من شيوخه بلغ بهم أكثر من سبعين شَيْخًا.

تلاميذ النَّسَائِيِّ.

نظرا لِأَنَّ الإمام النَّسَائِيَّ قد عُمِّرَ طويلا وطلب العلم صغيرا؛ حيث طلب العلم في الخامسة عشرة من عُمُرِهِ، وعندما تُوفِّيَ كان عُمُرُهُ يقارب التَّسْعِينَ عاما، فحياته العِلْمِيَّة تزايدت عن السَّبْعِينَ عاما، جمع خلالها الكثير من الرِّوَايَات، وصَنَّفَ العديد من المُصَنَّفَات، بحيث رحل إليه طُلَّابُ العلم والحديث، وحتى الحُقَّاق منهم، من كل حَدَبٍ وَصَوْبٍ، من مُتَخَلِّفِ بَقَاعِ الدُّنْيَا؛ فلو أردنا ذكر كل تلاميذه لطال الأمر، ولكن سأكتفي بإيراد الأعلام من تلاميذه، ومنهم: الحافظ الجليل أبو عَوَّانَةَ يعقوب بن إِسْحَاق الإسْفَرَايِينِي (ت316هـ)، والعلامة أبو جعفر الطَّحَاوِيُّ الحَنْفِيَّ (ت321هـ)، وأبو جعفر مُحَمَّد بن عمرو بن موسى العُقَيْلِيُّ، صاحب كتاب الضُّعَفَاء الكبير (ت322هـ)، وأبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد المعروف بابن النَّحَّاس (ت338هـ)، وأبو سعيد ابن يونس صاحب كتاب تاريخ مصر (ت347هـ)، وأبو حَاتِم مُحَمَّد بن جَبَّان البُسْتِيَّ صاحب كتاب الصَّحِيح (ت354هـ)، وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطَّبْرَانِيُّ صاحب كتب المعاجم الثلاث (ت360هـ)، وأبو أحمد عبد الله بن عَدِيَّ الحافظ (ت365هـ)، وابن النَّسَائِيِّ عبد الكريم بن أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِيِّ (ت367هـ)، وغيرهم.

مُصَنَّفَات النَّسَائِيِّ.

لقد أثمر اجتهاد النَّسَائِيِّ ومثابرته على تحصيل العلم منذ صغره، وارتحاله إلى العلماء في مُتَخَلِّفِ الأمصار، حيث تَمَكَّنَ من جمع العلم العَزِيزِ وَالَّذِي ظهر في مُصَنَّفَاتِهِ، وقد ذكر العلماء أَنَّ الإمام النَّسَائِيَّ من المُكْتَرِبِينَ فِي التَّصْنِيفِ، وقد صَنَّفَ كُتُبًا كثيرة كان من أبرزها كتاب السُّنَنِ الكُبرى.

1- أسماء الله الحسنى.

2- إملأته الحَدِيثِيَّة.

3- تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بعده من أهل المدينة.

4- تسمية مشايخ أبي عبد الرَّحْمَنِ أحمد بن شُعَيْب بن عَلِيِّ النَّسَائِيِّ الَّذِينَ سمع منهم.

5- تسمية من لم يَرَوْهُ عنه غير رجل واحد.

6- تفسير القرآن العظيم.

7- التَّمْيِيز.

8- الجرح والتَّعْدِيل.

9- جزء من حديث عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

10- خصائص عَلِيِّ رضي الله عنه.

11- الرُّبَاعِيَّات.

- 12- السُّنَنُ الكُبْرَى، واجتباها في السُّنَنُ الصُّغْرَى.
- 13- شيوخ الرُّهْرِيِّ.
- 14- الضُّعَفَاء والمُتْرُكُونَ.
- 15- الطَّبَقَات.
- 16- العُشَارِيَّات.
- 17- عمل اليوم واللَّيْلَة.
- 18- فضائل الصَّحَابَة.
- 19- فضائل القرآن الكريم.
- 20- كتاب الإخوة والأخوات من العلماء والرُّوَاة.
- 21- كتاب الأَغْرَاب.
- 22- كتاب الجمعة.
- 23- الكُنَى.
- 24- مسند حديث ابن جُرَيْج.
- 25- مسند حديث الرُّهْرِيِّ.
- 26- مسند حديث الفُضَيْل بن عِيَّاض، وداود الطَّائِي، وابن مَهْلَهْل الضَّبِّي.
- 27- مسند حديث سفيان الثَّوْرِيِّ.
- 28- مسند حديث شعبة بن الحُجَّاج.
- 29- مسند حديث عَلِيِّ بن أَبِي طالب.
- 30- مسند حديث مالك بن أَنَس.
- 31- مسند حديث منصور بن زَاذَانَ الوَاسِطِيِّ.
- 32- مسند حديث يحيى بن سعيد القَطَّان.
- 33- مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ ابن أَبِي عَرُوبَة ولم يسمع منه.
- 34- مناسك الحَجِّ.

التعريف بكتاب السنن.

لم يُنقل عن النسائي اسم لكتابه المُجْتَبَى، وهذا على خلاف عادة أغلب المؤلفين في ذلك العصر بتسمية كتبهم، وقد اشتهر كتاب النسائي باسم السنن، والذي يعني في عُرف المُحدثين الكتاب الذي يوضع مُرتَّباً بحسب الأبواب والموضوعات الفقهية، وهذا ما بيّنه الكُتّابي بقوله: "ومنها: كتب تُعرفُ (بالسنن) وهي في اصطلاحهم الكتب المُرتَّبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأنَّ الموقوف لا يُسمَّى في اصطلاحهم سنةً ويُسمَّى حديثاً".

وما قاله الكُتّابي في أنه: "ليس في سنن النسائي شيء من الموقوف"، قد تعقَّبهُ عليه عبد الفتاح أبو غدة بقوله: "قوله رحمه الله: 'وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأنَّ الموقوف لا يُسمَّى في اصطلاحهم سنةً ويُسمَّى حديثاً'، يعني به؛ أنَّهم لا يُدخلون الحديث الموقوف -وهو قول الصحابي- إدخالاً أساسياً في الباب بالتزام وإطراد، وهذا هو الغالب على 'سنن أبي داود والنسائي وابن ماجة'؛ بل إنَّهم قد يُدخلون فيها الموقوف والمقطوع -وهو قول التابعي- استطراداً وإتماماً للباب إذا اقتضى الأمر ذلك".

وسنن النسائي مُتخصِّص في السنن العملية فقط وليس كتاباً جامعاً، وقد اشتمل 51 كتاباً في مُختلف الموضوعات الفقهية، أوَّلها كتاب الطهارة، وآخرها كتاب الأشربة، وأبوابه كثيرة؛ لِمَا امتاز به الكتاب بكثرة التعريفات، حيث بلغت 2614 باباً، وعدد أحاديثه 5761 حديثاً، وقد جمع فيه أحاديث النَّبي صلى الله عليه وسلم المُتنوعة في العبادات والمعاملات التي تتعلَّقُ بحياة النَّاس في شئٍ مناحيها، فهو كتاب مُتخصِّص في أحاديث الأحكام مُرتَّب على أبواب الفقه، ودرجته تأتي بعد صحيح البخاري ومُسْلِم؛ لأنَّه أقلُّ الكتب بعدها اشتمالاً على الضَّعيف.

مصنّف المُجْتَبَى.

لقد وقع اختلاف بين العلماء في السنن الصُّغرى (المُجْتَبَى)، هل هي من تصنيف النسائي نفسه، أو أنَّ ابن السُّنِّي انتخبه من السنن الكبرى؟

الفريق الأوَّل: يقول أنَّ المُجْتَبَى من انتقاء ابن السُّنِّي، وهو اختصار للسنن الكبرى، وقد ذهب إلى هذا الرَّأي الإمام الذهبي بقوله: "والَّذِي وَقَعَ لَنَا مِنْ "سُنَنِ" هُوَ الْكِتَابُ "المُجْتَبَى" مِنْهُ، انْتِخَابُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السُّنِّي، سَمِعْتُهُ مَلْفَقاً مِنْ جَمَاعَةٍ سَمِعُوهُ مِنْ ابْنِ بَقَا (ت630هـ) بِرَوَايَتِهِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ الْمَقْدِسِيِّ (ت662هـ)، سَمَاعاً لِمُعْظَمِهِ، وَإِجَازَةً لِقَوْتِ لَهُ مُحَدِّدٍ فِي الْأَصْلِ. قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمْدٍ الدُّوَيْبِيُّ (ت501هـ)، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكَسَّارِ (ت433هـ)، حَدَّثَنَا ابْنُ السُّنِّي عَنْهُ"، ووافقه على ذلك الحافظ ابن ناصر الدِّين الدَّمَشَقِيُّ بقوله: "اختصر سنن النسائي وسماه «المُجْتَبَى»".

وتبعهما على هذا الرَّأي من العلماء المُعاصرين شُعَيْب الأَرْنَؤُوط، فقال: "والمَطْبُوع المُتَدَاوِل بين طلبة العلم هو المُجْتَبَى منه، وهو اختيار تلميذه أبي بكر أحمد بن مُحَمَّد بن السُّنِّي ... وقد أخطأ ابن الأثير صاحب 'جامع الأصول' خطأً فاحشاً فزعمَ وهو يُترجم للنسائي أنَّ المُجْتَبَى من تأليف النسائي وانتقائه، وأنَّه تحرَّى فيه الصَّحَّة استجابة لرغبة بعض العلماء ...".

وأما ما ذهب إليه الذهبي، فيمكن أن نجيب عنه بالآتي:

1- لم يُقدّم الذهبي دليلاً على الذي جاءنا به، لا نقلاً ولا استنباطاً، وإن كان من الأعلام، ولكنّه خولف، والوهم لا يُنْجُو منه إنسان، والذي يبدو أنّ هذا القول جاء نتيجة أنّ كتاب السنن الصغرى لم يشتهر إلا عن أبي بكر بن السنن، بينما الكبرى رواها أكثر.

2- الدّراسة المبدائيّة المُقارنة بين الكتابين: فكتاب المُحتجّ ألفه مُستقلاً عن الكبرى، ووضع فيه إضافات جديدة، وقَدّم وأخّر دون التّفيد بمنهجه في الكبرى.

وفي نفس الصّدّد نجد أنّ الدُّكتور مُحَمَّد لطفي الصَّبَّاح يقول: "وقد وهم الإمام الذهبيّ فزعم أنّ ابن السنن اختصره من 'السنن الكبرى' وقد تبعه في هذا الوهم السُّبكيّ (ت771هـ)، وابن ناصر الدّين الدمشقيّ، وهذا الزّعم غير صحيح...؛ لأنّ الاختصار يقتضي أن يكون ما في المُختصر موجود في الأصل، وهذا غير مُتَحَقّق، ففي 'المُحتجّ' أحاديث كثيرة ليست في السنن الكبرى".

الفريق الثّاني: يرى أنّ المُحتجّ هو اختيار النسائيّ نفسه، وليس لابن السنن إلا مجرد الرّواية، وذهب إلى هذا الرّأي جُلُّ العلماء الأعلام كأبي مروان الطُّنبيّ، وأبي الفضل ابن طاهر المقدسيّ، وابن خير الإشبيليّ، وابن الأثير، وأبو عبد الله الوادي أشي الأندلسيّ، وابن كثير، والسُّيوطيّ، والكُتّانيّ وغيرهم من العلماء، فقال الطُّنبيّ (ت457هـ): "أخبرني أبو إسحاق الحُبّال، سأل بعضُ الأمراء أبا عبد الرّحمن عن كتابه «السنن»: أكله صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصّحيح منه مجرّداً، فصنع المُحتجّ (بالباء)، فاجتباها من السنن الكبرى، ترك كلّ حديث أوردّه في السنن ممّا تُكلّم في إسناده بالتّعليل"، وقال ابن طاهر المقدسيّ: "والذي عدّ من الأصول الخمسة هو 'المُحتجّ' المعروف بسنن النسائيّ الصّغير رواية ابن السنن".

وممّا يؤيّد ذلك أنّ الإمام النسائيّ قد أورد في المُحتجّ كتاب تحرّم الدّم بكلّ تفرّعاته، وهو ممّا ليس في الكبرى، وذكر في كتاب المُزارعة: باب شركة عَنان بين ثلاثة، وباب شركة مُفاوضة بين أربعة على مذهب من يُجيزُها، وباب شركة الأبدان، وباب تفرّق الشُّركاء عن شركهم، وباب تفرّق الرّوحيّين عن مُزاوحتيّهما، وباب الكتابة، وباب تدبير، وباب عتق، وهذه الأبواب ليست موجودة في الكبرى.

وهذه المُقارنة التي أجراها الشّيخ عبد الصّمد شرف الدّين بَيّن السنن الكبرى والسنن الصّغرى، نقلها عنه الأستاذ زهير الشّاويش بقوله: "وقد ضمّ هذا الجزء المُستعمل على كتاب الطّهارة كيلاً التّصنيفين، الكبرى والصّغرى، اشتمل هذا الجزء على 421 حديثاً بما فيه من أحاديث السنن الكبرى وأحاديث من المُحتجّ ممّا لا يوجد في الكبرى منها:

- 286 حديثاً مُشترَكاً بين الكبرى والصّغرى.

- 23 حديثاً تُخصّص بها الكبرى دون الصّغرى.

- 112 حديثاً تُخصّص بها الصّغرى دون الكبرى".

وبناء على ما سبق من أقوال العلّماء الجهابذه حول مُصنّف السنن الصّغرى، ومن المُقارنة بين كتاب السنن الكبرى والسنن الصّغرى، يمكننا أن نَميل إلى القول بأنّ نسبة كتاب المُحتجّ إلى النسائيّ صحيحة، والله تعالى أعلم.

إطلاق "سنن النسائي" على المُجْتَبَى.

إذا أطلق المُحدِّثون بقولهم رواه النسائي فَمُرَادُهُمُ الْمُسَمَّى بِالْمُجْتَبَى، لا السُّنَنَ الْكُبْرَى، وكذا إذا قالوا: الكتب الخمسة أو الأصول الخمسة، فهي صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، ومُجْتَبَى النسائي، وهذا ما ذهب إليه ابن طاهر المقدسي والإمام السيوطي، والكتّاني، فقال ابن طاهر المقدسي: "والذي عُدَّ من الأصول الخمسة هو المُجْتَبَى المعروف بسنن النسائي الصغير رواية ابن السني".

ثناء العلماء على السُّنَنِ الصُّغْرَى للإمام النسائي.

لقد خَصِيَّ كتاب السُّنَنِ الصُّغْرَى للنسائي بمكانة كبرى عند علماء الشريعة، سواء كانوا مُحَدِّثِينَ أو فُقَهَاءَ، أو غيرهم، ولذلك كان ثناؤهم عليه كبيرا.

وقد أطلق الصَّحَّحَةُ على كتاب السُّنَنِ كُلِّ مَنْ: ابن منده، وأبي الحسن المَعْفَرِي، والقاسم بن يوسف التُّجِيبِي، وبعض مَنْ عاصر النسائي فيما نَقَلَ عنهم ابن الصَّلاح، والسَّخَاوِي، وابن خير الإشبيلي، والصَّنْعَانِي، ... وغيرهم، فقال أبو عبد الله بن منده: "الذين أخرجوا الصحيح، وميزوا الثَّابِتَ من المَعْلُولِ، والخطأ من الصَّوَابِ أربعة، أبو عبد الله البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وبعدهما أبو داود السَّجِسْتَانِي، وأبو عبد الرحمن النسائي"، وقال أبو الحسن المَعْفَرِي: "إذا نظرت إلى ما يُخْرِجُهُ أهل الحديث فما خَرَّجَهُ النسائي أقرب إلى الصَّحَّةِ مِمَّا خَرَّجَهُ غيره".

وقال ابن الصَّلاح: "في تَسْمِيَّتِهِ كِتَابَ التَّرمِذِي بِالْجَامِعِ الصَّحِيحِ، وَأَطْلَقَ الْخُطِيبُ أَبُو بَكْرٍ أَيْضًا عَلَيْهِ اسْمَ الصَّحِيحِ، وَعَلَى كِتَابِ النَّسَائِي، وَذَكَرَ الْخَافِضُ أَبُو الطَّاهِرِ السَّلْفِيُّ الْكُتُبَ الْخَمْسَةَ، وَقَالَ: "اتَّفَقَ عَلَى صِحَّتِهَا عُلَمَاءُ الشَّرْقِ وَالْعَرَبِ".

وقال السَّخَاوِي: "وَبِالْجُمْلَةِ فَكِتَابُ النَّسَائِي أَقْلُهُا بَعْدَ الصَّحِيحَيْنِ حَدِيثًا ضَعِيفًا؛ وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: إِنَّهُ أَبْدُعُ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي السُّنَنِ تَصْنِيفًا، وَأَحْسَنُهَا تَرْصِيفًا، وَهُوَ جَامِعٌ بَيْنَ طَرِيقَيْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، مَعَ حَظٍّ كَبِيرٍ مِنْ بَيَانِ الْعِلَلِ"، وقال الصَّنْعَانِي: "واعلم أنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُفَضِّلُ كِتَابَ النَّسَائِي فِي الْقُوَّةِ وَالصَّحَّةِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ".
وَأَمَّا عَنْ فَقْهِهِ فِي الْحَدِيثِ، فَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ الْحَاكِمُ النَّيسَابُورِيُّ بِقَوْلِهِ: "كَلَامُ النَّسَائِي عَلَى فَقْهِ الْحَدِيثِ كَثِيرٌ، وَمِنْ نَظَرٍ فِي سُنَنِهِ تَحَيَّرَ فِي حُسْنِ كَلَامِهِ".

عناية العلماء بالسُّنَنِ الصُّغْرَى للإمام النسائي.

لم تَنَلْ سنن النسائي العناية اللائقة بما قديما وحديثا، فلم تُتَنَاولْ متونها بالشرح، ولم تَنَلْ أَسَانِيدُهَا وَرِجَالُهَا عناية الباحثين والمُحَدِّثِينَ إِذَا مَا قِيسَتْ بِالصَّحِيحَيْنِ، أو بسنن أبي داود والتَّرمِذِي، وأكثر ما كانت العناية بها ضمن إطار الكتب الستة، فقد اعتنى العلماء بها اعتناء بالغًا متونا ورجالا فَجَرَدُوا متونها، وترجموا رجالها، ويُكَيِّنُ اختصار العناية الخاصة بها فيما يلي:

فالعناية الخاصة بسنن النسائي على قسمين:

القسم الأول: العناية بالرجال:

1- (رجال النسائي) لجماعة من المغاربة منهم: الحاذل أبو مُحَمَّد الدُّورَقِي، فَإِنَّهُ أَفْرَدَ لِكُلِّ مَنْ رَجَالَ النَّسَائِي كِتَابًا مُنْفَرِدًا

وله مثله عن (رجال التَّرمِذِي).

2- 'شيخ النسائي' لأبي محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجهنبي الأندلسي، وقد تلقى السنن على تلاميذ النسائي الأندلسيين.

القسم الثاني: الشروح الخاصة بالسنن الصغرى:

1- "زهر الرئي على المجتبى"، فلم يتعرض الإمام النسائي بشيء للأسانيد؛ بل علق على هذه السنن كما علق على سائر الكتب الستة، وخلّ فيه بعض الألفاظ المبهمة.

2- "عرف زهر الرئي"، لعلي بن سليمان الدمناقي الباجعوي المغربي (ت1306هـ)، وهو مختصر زهر الرئي، وقد طبع بالقاهرة سنة 1299هـ.

3 - "حاشية السندي على النسائي".

4- "تأليف لأبي عبد الرحمن محمد بن جابي ومحمد عبد اللطيف"، طبع في دلي مع شرح مجمع من السيوطي والسندي وغيرهما.

5- "رؤض الرئي عن ترجمة المجتبى"، تأليف مولوي وحيد الزمان، طبع في لاهور 1886م مع ترجمة هندوستانية.

6- "الرُبَاعِيَّات من كتاب السنن المأثورة"، وهو عبارة عن مختصر له يُسمّى: "تستر بيتي 1/3849"، من القرن السادس الهجري.

7- "صحيح وضعيف سنن الإمام النسائي".

8- "وقد شرح سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي، زوائده على الصحيحين، وأبي داود والترمذي في مجلد".

9- الحافظ شمس الدين أبو المخاصين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة بن محمد الدمشقي الشريف الحسيني، شرح في شرح سنن النسائي.

الدراسات المعاصرة حول منهجه:

1- أحكام الإمام النسائي الحديثية في السنن الكبرى -دراسة مقارنة-، محمد مصلح محمد الزعبي، إشراف الدكتور محمد الأحمد أبو النور، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، -تخصص الحديث النبوي الشريف- في جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1426هـ-2005م.

2- الصناعة الحديثية عند الإمام أحمد بن شعيب النسائي في سننه الصغرى (المجتبى)، علي غالب زعل فقيسي، إشراف: د. محمد موسى حماد، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحديث لشريف وعلومه في كلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت، 2006م.

3- علل النسائي في السنن الصغرى (المجتبى)، علي "محمد فتحي" عبد الفتاح أبو شكر، إشراف الدكتور "محمد عيد" صاحب، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحديث بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، 1993م.

4- نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى، رسالة مقدمة من أجل استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث النبوي الشريف من كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، إعداد الطالب: محمد مصلح الزعبي، بإشراف الدكتور: سلطان العكايلة، آذار 1999م.

شرط النسائي في كتابه.

لم يُنصَّ كثير من الأئمة على منهجهم وشرطهم في انتقاء الأحاديث، وكُلَّ ما في الأمر أنَّ العلماء حاولوا استقراء هذا المنهج من صنيعهم ثمَّ استنبطوه استنباطاً.

فالإمام النسائي لم يُصرِّح أنَّ شرطه في كتابه كذا، وإنما عُرِفَ من تَصَرُّفه في كتابه، ولهذا فقد كان البحث عن شرطه محلَّ عناية من المُحدِّثين، وقد اشتهر بِشِدَّةِ تَحَرُّيه، وأنَّ شرطه في التوثيق شديد، حتَّى قيل: إنَّ له شرطاً في الرِّجال أشدَّ من شرط مسلم، وفي هذا الصَّدَد يقول الحافظ ابن حجر: "رَوَيْنَا بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ وَهُوَ شَيْخُ أَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَا فِي هَذِهِ الْكُتُبِ كُلِّهَا أَجُودُ مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَالنَّسَائِيِّ، لَا يَعْنِي بِالْجُودَةِ إِلَّا جُودَةُ الْأَسَانِيدِ، كَمَا هُوَ الْمُبَادَرُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمِثْلُ هَذَا مِنْ مِثْلِ النَّسَائِيِّ غَايَةٌ فِي الْوَصْفِ مَعَ شِدَّةِ تَحَرُّيه وَتَوَقُّيه وَتَثْبِيته فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، وَتَقَدُّمِهِ فِي ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ، حَتَّى قَدَّمَهُ قَوْمٌ مِنَ الْحَذَّاقِ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ عَلَى مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَقَدَّمَهُ الدَّارِقُطِيُّ وَغَيْرُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى إِمَامِ الْأَئِمَّةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ خُزَيْمَةَ صَاحِبِ الصَّحِيحِ".

بل ذهب التَّهَانَوِيُّ، إِلَى أْبَعَدَ مِنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَمَنْ أَخْرَجَ لَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْمُجْتَبَى وَسَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ حُجَّةٌ"، فَمُجَرَّدُ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنْ رَجُلٍ دُونَ بَيَانِ حَالِهِ يُعَدُّ تَوْثِيقاً لَهُ.

وقد كان الإمام النسائي يبحث عن الأسانيد النُظَيْفَةِ، ويكون العُلُوُّ فِي الْإِسْنَادِ كخطوة ثانية، وبذلك فإنه يُفَضِّلُ إخراج الحديث بإسناد نظيف وإن كان نازلاً، وفي هذا الصَّدَد فقد أخرج ابن طاهر المَقْدِسِيُّ بسنده إلى الإمام النسائي أَنَّهُ قَالَ: "لَمَّا عَزَمْتُ عَلَى جَمْعِ كِتَابِ السُّنَنِ اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي الرِّوَايَةِ عَنْ شَيْخٍ كَانَ فِي الْقَلْبِ مِنْهُمْ بَعْضُ الشَّيْءِ، فَوَقَّعَتِ الْحَيْرَةَ عَلَى تَرْكِهِمْ، فَتَزَلْتُ فِي حِمْلَةٍ مِنَ الْحَدِيثِ كُنْتُ أَعْلُو فِيهِمْ عَنْهُمْ".

فالإمام النسائي كان يمتاز بِشِدَّةِ تَحَرُّيه فِي الرِّجَالِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ تَرَكَ الرِّوَايَةَ عَنْ ابْنِ هَيْبَةَ، رَغْمَ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ عَالِياً عَنْ قُتَيْبَةَ، وَفِي هَذَا الصَّدَد قَالَ أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ الْحَافِظُ: "مَنْ يَصْبِرُ عَلَى مَا يَصْبِرُ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ! كَانَ عِنْدَهُ حَدِيثُ ابْنِ هَيْبَةَ تَرْجَمَةً تَرْجَمَةً، فَمَا حَدَّثَ بِهَا، وَكَانَ لَا يَرَى أَنْ يُحَدِّثَ بِحَدِيثِ ابْنِ هَيْبَةَ"، وَقَدْ سُئِلَ الدَّارِقُطِيُّ: إِذَا حَدَّثَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ بِحَدِيثٍ أَثِمَّا تَقَدَّمَهُ؟ فَقَالَ: "أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ أَقَدَّمَ عَلَيْهِ أَحَدًا، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَرَعِ مِثْلَهُ، لَمْ يُحَدِّثْ بِمَا حَدَّثَ بِهِ ابْنُ هَيْبَةَ (ت194هـ) وَكَانَ عِنْدَهُ عَالِياً عَنْ قُتَيْبَةَ"، وَابْنُ هَيْبَةَ الَّذِي تَرَكَ النَّسَائِيُّ إِخْرَاجَ حَدِيثِهِ فِي سُنَنِهِ، قَدْ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ بَعْضَ شَيْءٍ مَقْرُونٍ فِي صَحِيحِهِ.

وَتَشَدُّدُهُ هَذَا دَعَاهُ إِلَى تَرْكِ عَدَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ أَخْرَجَ لَهُمَا الشَّيْخَانِ فِي الصَّحِيحِ فَجَاءَتْ أَسَانِيدُهُ نَظِيفَةً نَقِيَّةً، وَفِي هَذَا الصَّدَد يَقُولُ ابْنُ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ: "سَأَلْتُ الْإِمَامَ أَبَا الْقَاسِمِ سَعْدَ بْنَ عَلِيٍّ الرَّجَّائِيَّ بِمَكَّةَ عَنْ حَالِ رَجُلٍ مِنَ الرُّوَاةِ فَوَثَّقَهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيَّ ضَعَّفَهُ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الرِّجَالِ شَرْطاً أَشَدَّ مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، فَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: "قُلْتُ: صَدَقَ، فَإِنَّهُ لَكِنَّ جَمَاعَةً مِنْ رِجَالِ صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ"، وَتَبَعَهُمَا فَارُوقُ حَمَادَةَ فِي هَذَا الرَّأْيِ بِقَوْلِهِ: "فَانْظُرْ مَثَلًا عَلَى ذَلِكَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي أُوَيْسٍ بِنِ أَسْتِ مَالِكٍ، فَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ، وَرَوَى لَهُ الْبَاقُونَ مِنَ السَّنَةِ مَا عَدَا النَّسَائِيَّ".

وَأَمَّا رِوَايَةُ الشَّيْخَيْنِ عَنِ الرِّجَالِ الَّذِينَ تَرَكَهُمُ النَّسَائِيُّ مَعَ تَشَدُّدِهِمَا، فَنَحِيبُ عَنْهُ بِمَا يَلِي:

~~أَنَّ الَّذِينَ انْتَرَدَ بِهِمُ الْبُخَارِيُّ مِنْ تَكَلُّمِهِ فِيهِ أَكْثَرُهُمْ مِنْ شُيُوْخِهِ الَّذِينَ لَقِيَهُمْ، وَخَالَسَهُمْ، وَعَرَفَ أَحْوَالَهُمْ، وَطَلَعَ عَلَى~~

~~أَحْوَالِهِمْ، وَمَيَّرَ حَيْلَهُمْ مِنْ مَوَاقِفِهِمْ.~~

- أَنَّ الَّذِينَ انفرد بهم الْبُخَارِيُّ مِمَّنْ تُكَلِّمُ فِيهِ لَمْ يَكُنْ يُكْثَرُ مِنْ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِمْ، وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ نَسْخَةٌ كَبِيرَةٌ أَوْ أَكْثَرُهَا، إِلَّا نَسْخَةٌ عِزَّةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِخِلَافِ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ يُخْرِجُ أَكْثَرَ تِلْكَ النُّسَخِ الَّتِي رَوَاهَا عَمَّنْ تُكَلِّمُ فِيهِ، كَأَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَنَحْوِهِمْ.

- أَنَّ الَّذِينَ انفرد بهم الْبُخَارِيُّ مِمَّنْ تُكَلِّمُ فِيهِ، أَكْثَرُهُمْ مِنْ شِيُوخِهِ الَّذِينَ لَقِيَهُمْ، وَعَرَفَ أَحْوَالَهُمْ وَأَطَّلَعَ عَلَى أَحَادِيثِهِمْ فَمَيَّزَ جَيِّدَهَا مِنْ رَدِيقِهَا، بِخِلَافِ مُسْلِمٍ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَنْ تَفَرَّدَ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِ مِمَّنْ تُكَلِّمُ فِيهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَقَدْ خَرَّجَ أَكْثَرَ نَسَخِهِمْ كَمَا قَدَّمْنَا ذَكَرَهُ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَرَّةَ أَشَدَّ مَعْرِفَةً بِحَدِيثِ شِيُوخِهِ، وَبَصِيحَ حَدِيثِهِمْ مِنْ ضَعِيفِهِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ عَنْ عَصَرِهِمْ، وَأَنَّ أَكْثَرَ هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ الَّذِينَ تُكَلِّمُ فِيهِمْ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ يُخْرِجُ الْبُخَارِيُّ أَحَادِيثَهُمْ غَالِبًا فِي الْإِسْتِشْهَادَاتِ وَالْمُنَابَعَاتِ وَالتَّعْلِيلَاتِ، بِخِلَافِ مُسْلِمٍ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ لَهُمُ الْكَثِيرَ فِي الْأَصُولِ وَالِاحْتِجَاجِ، وَلَا يُخْرِجُ الْبُخَارِيُّ فِي الْغَالِبِ عَلَى مَنْ أَخْرَجَ لَهُمْ مُسْلِمٌ فِي الْمُنَابَعَاتِ، (فَأَكْثَرَ مَنْ يُخْرِجُ لَهُمُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمُنَابَعَاتِ يَخْتَرُجُ بِهِمْ مُسْلِمٌ، وَأَكْثَرَ مَنْ يُخْرِجُ لَهُمْ مُسْلِمٌ فِي الْمُنَابَعَاتِ لَا يُخْرِجُ عَلَيْهِمُ الْبُخَارِيُّ).

وَأَمَّا صَنِيعُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُعْلَلَ بِمَا يَلِي:

- 1- أَنْ يَكُونَ الضَّعْفُ الْمُتَتَقِدُّ قَدْ طَرَأَ عَلَى الرَّأْيِ بَعْدَ أَخْذِهِ عَنْهُ، كَالِاخْتِلَاطِ مِثْلًا.
- 2- أَنْ يَكُونَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ الضُّعَفَاءِ ثَبَاتًا مُتَقِينًا فِي حَدِيثِ بَعْضِ شِيُوخِهِ، لِكَثْرَةِ مُلَازِمَتِهِ لَهُمْ وَمِمَّا رَسَتْ لِحَدِيثِهِمْ، مَعَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ رَدِيقٌ فِي الْحِفْظِ فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ، فَهَذَا الْبَعْضُ يَرَوِي لَهُ مُسْلِمٌ مَا كَانَ عَنْ شِيُوخِهِ الَّذِينَ لَا زِمَهُمْ وَمَازَسَ حَدِيثَهُمْ فَأَتَقَنَّهُ.

3- قَدْ يُخْرِجُ حَدِيثَ هَؤُلَاءِ لِبَيَانِ الْعِلَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ أَسْمَاءَ مَنْ طَعَنَ فِيهِ النَّسَائِيُّ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، وَضَرَبَ مِثْلًا عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَدْ خَالَفَهُ فِيهِ ابْنُ جَبَّانَ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، وَغَيْرُهُمْ، فَقَالَ ابْنُ جَبَّانَ: "وَالَّذِي رَوَى مُعَاوِيَةَ بْنُ صَالِحٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ كَذَّابٌ، فَإِنَّ ذَاكَ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ الشُّمُومِيُّ شَيْخٌ، كَانَ بِمَكَّةَ يَضَعُ الْحَدِيثَ، سَأَلَ مُعَاوِيَةَ بْنُ صَالِحٍ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْهُ؟ فَأَمَّا هَذَا، فَإِنَّهُ مُقَارِنُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ فِي الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ، كَانَ أَحْفَظَ بِحَدِيثِ الْمِصْرِيِّينَ وَالْحِجَازِيِّينَ مِنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ".

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ مِنْ حُقَاطِ الْحَدِيثِ، وَبِخَاصَّةِ حَدِيثِ الْحِجَازِ، وَمِنْ الْمَشْهُورِينَ بِمَعْرِفَتِهِ، وَحَدَّثَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ مَعَ شِدَّةِ اسْتِقْصَائِهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَاعْتِمَادُهُمَا عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ حَدِيثِ الْحِجَازِ، وَعَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَحَدَّثَ عَنْهُ مَنْ حَدَّثَ مِنَ الثَّقَاتِ وَاعْتَمَدُوهُ حِفْظًا وَاتِّقَانًا، وَكَلَامُ بْنُ مَعِينٍ فِيهِ تَحَاوُلٌ، وَأَمَّا سُوءُ رَأْيِ النَّسَائِيِّ، فَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مَارُونَ بْنَ حَسَّانٍ الْأَبْرَزِيَّ يَقُولُ: هَذَا الْخُرَاسَانِيُّ يَعْنِي النَّسَائِيُّ يَتَكَلَّمُ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ، وَحَضَرْتُ مَجْلِسَ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ وَطَرَدَهُ مِنْ مَجْلِسِهِ فَحَدَّثَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَهَذَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ، فَالْقَوْلُ فِيهِ مَا قَالَهُ أَحْمَدُ لَا مَا قَالَهُ

غيره فيه، ولولا أنّي شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كلّ مَنْ تكلّم فيه مُتَكَلِّم، لَكُنْتُ أَجِلُّ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ أَنْ أذكره".

وقال الحافظ بن حجر: "أحمد بن صالح المصريّ أبو جعفر بن الطبريّ، أحد أئمة الحديث الحفّاظ المتّقين الجامعين بين الفقه والحديث، أكثر عنه البخاريّ، وأبو داودن واعتمده الذهليّ في كثير من أحاديث أهل الحجاز، ووثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين فيما نقله عنه البخاريّ، وعليّ بن المدينيّ، وابن نمير، والعليليّ، وأبو حاتم الرازيّ، وأخزون، وأما النسائيّ، فكان سيّء الرأْي فيه، ذكره مرّة فقال: ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني معاوية بن صالح، قال: سألت يحيى بن معين، عن أحمد بن صالح، فقال: كذاب يتفلسف، رأيتُه يُخطئ في الجامع بمصر، فاستند النسائيّ في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن معين، وهو وهم منه، حمّله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح، فنذكر أوّل السبب الحامل له على سوء رأيه فيه، ثم نذكر وجه وهمه في نقله ذلك عن يحيى بن معين، قال أبو جعفر العقيليّ: كان أحمد بن صالح لا يُحدث أحدا حتّى يسأل عنه، فلما أن قدم النسائيّ مصر جاء إليه، وقد صحّب قوما من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد، فأبى أن يُحدثه فذهب النسائيّ، فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد، وشرع يُشنع عليه، وما ضرّه ذلك شيئا، وأحمد بن صالح إمام ثقة، وقال ابن عديّ: كان النسائيّ يُنكر عليه أحاديث، وهو من الحفّاظ المشهورين بمعرفة الحديث، ثم ذكر ابن عديّ الأحاديث التي أنكرها النسائيّ، وأجاب عنها، وليس في البخاريّ مع ذلك منها شيء".

ومهما يكن من أمره فإنّ المتفق عليه بين الحفّاظ وجهابذة الفنّ أنّه ثقة إمام، وأنّ جرح النسائيّ في أحمد بن صالح غير مقبول.

وفي هذا الصّدّد يقول مُحَمَّدُ عَبْدُ الْخَيِّ اللّكنويّ: "وذلك أنّ الجرح إذا صدر من تعصّب أو عداوة أو مُنافرة أو نحو ذلك، فهو جرح مردود".

وإنّ لئن جماعة من رجال الصّحيحين أخرجوا لهما في المُتابعات، فإنّه لا يعني أنّ شرطه أشدّ من شرط مسلم، فضلا عن شرط البخاريّ، فللسّبّحين شروط أقوى من شرط غيرهما، وأعلى، ولذلك قُدّما في الرّتبة؛ بل أنّ الحافظ ابن كثير انتقد شرط النسائيّ بقوله: "إطلاق اسم 'الصّحيح' على الترمذيّ والنسائيّ ... في كتاب السنن للنسائيّ: 'إنّه صحيح'، فيه نظر، وإنّ له شرطاً في الرّجال أشدّ من شرط مسلم غير مُسلم، فإنّ فيه رجالاً مجهولين: إمّا عينا أو حالا، وفيهم المجرّوح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعلّلة ومُنكرة"، وقد أجاب عن هذا الدّكتور فاروق حمّادة بقوله: "إنّ إخراجهم عن هذه الطّائفة لا تعضّ من قيمة مُصنّفة خصوصا المجهولي الحال، وذلك مذهب لعدّة من المُحدثين أصحاب الصّحاح، منهم ابن حبان في صحيحه، ومذهبه أن الراوي مجهول الحال إذا روى عن ثقة، وروى عنه ثقة ولم يأت بما يُنكر اعتبر حديثه صحيحا ... كما أنّ شيوخه مجهولي الحال والعين، كان ابن حجر العسقلانيّ يرتضي رواية النسائيّ عنهم توثيقا وتعديلا، ورفعاً للجهالة عنهم"، وضرب مثلا على ذلك في ترجمة أحمد بن يحيى بن مُحمّد بن كثير الحرّانيّ حيث استدرك على الحافظ الذهبيّ قوله: 'لا يُعرف'، فقال الحافظ ابن حجر: "بل يكفي في رفع جهالة عيّنه رواية النسائيّ عنه، وفي التعريف بحاله ثيقه له".

وتشدّد النسائيّ في الرّجال لا يعني أنّه لم يُجرح عن 'ضعيف'، فلا نستطيع القول إنّ النسائيّ التزم بتخريج أحاديث الثّقات فقط في كتابه، ولم يقل بهذا أحد، نحن نعلم أنّ الله يَخرج عن عدد من الضّعفاء والمتروكين.

وقد أخرج عن بعض الضعفاء لأسباب منها؛
- يُخَرِّجُهَا لفائدة، مثل حديث سعيد بن أبي سلمة، وقال: «سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ شَيْخٌ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَاهُ لِلزِّيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ».

- كان يُخَرِّجُهَا إِنْ لم يجد غيرها في الباب، أو أخرجها للصدّة، لا قطعاً منه بصحّتها.
- يذكرها لبيان ضعفها، فهو في الغالب لا يسكت عن الضعيف؛ بل يُبَيِّنُهُ بما يَسْتَحِقُّ.
ومما تجدر الإشارة إليه أنّه خرّج لرجال متروكين وتكلّم فيهم، مثل أيّوب بن سُؤد وسليمان بن أرّقم، ولمعرفة رتبة الرّواة الذين أخرج لهم النّسائي، فإنّ الإحصائيات المتعلّقة بالرجال في السّنن عدا الصّحابة، وذلك من كتاب التّقريب، تُظهِرُ ما يلي:

أولاً: رُواة أحاديث سنن النّسائي (المُختلّي) الذين أخرج لهم أيضاً باقي الكتب الخمسة، أو بعضها:

أ- في رتبة ثقة ثبت، أو حافظ ثبت، أو شابه ذلك، العدد: 261 راو.

ب- في رتبة ثقة، العدد: 1242 راو.

ج- في رتبة صدوق، أو لا بأس به، أو شابه ذلك، العدد: 684 راو.

د- في رتبة مقبول، أو صدوق كثير الخطأ، أو شابه ذلك، العدد: 370 راو.

هـ- في رتبة ضعيف، أو لَيِّن الحديث، أو شابه ذلك، العدد: 61 راو.

و- في رتبة مجهول، سواء العين أو الحال (مستور)، العدد: 59 راو.

ي- في رتبة متروك، العدد راو واحد.

ثانياً: الرّواة الذين انفرد بتخريج أحاديثهم عن باقي الكتب الخمسة:

أ- في رتبة ثقة ثبت، أو حافظ ثبت، أو شابه ذلك، العدد: 22 راو.

ب- في رتبة ثقة، العدد: 151 راو.

ج- في رتبة صدوق، أو لا بأس به، أو شابه ذلك، العدد: 204 راو.

د- في رتبة مقبول، أو صدوق كثير الخطأ، أو شابه ذلك، العدد: 280 راو.

هـ- في رتبة ضعيف، أو لَيِّن الحديث، أو شابه ذلك، العدد: 23 راو.

و- في رتبة مجهول، سواء العين أو الحال (مستور)، العدد: 10 راو.

ي- في رتبة متروك، العدد راو واحد.

فنلاحظ من الإحصائيات السابقة أنّ الرّواة الذين يُعَدُّ حديثهم في الضّعيف، أو الواهي، بما يقارب 155 راو، من

المجموع الكلّي السابق؛ أي بنسبة 4.6٪، ممّا يدلُّ على أنّ أسانيدهم جاءت في معظمها نظيفة نقيّة. وقال ابن حجر:

"وفي الجملة فكتاب النّسائي أقلُّ الكتب بعد الصّحيحين (حديثاً) ضعيفاً ورجلاً مجروحاً".

وأما عن وصف بعض الأئمة سنن النّسائي بالصّحيح، فيما نقل ذلك عنهم ابن حجر بقوله: "أطلق الخطيب

والسّكفي الصّحّة على كتاب النّسائي"، قد أطلق عليه -أيضاً- اسم الصّحّة أبو علي النّيسابوري، وأبو أحمد بن عديّ

وأبو الحسن الدارقطني وابن منده وعبد الغنيّ بن سعيد وأبو يعلى الخليلي وغيرهم، أطلقوا الجاهل اسم النّسائي عليه وعلى

كتابي أبي داود والترمذي، وقال السخاوي: "ثم إنه (أي ابن منده) لم ينفرد بتسميته (أي سنن النسائي) صحيحاً، فقد سماه كذلك الدارقطني ... وكذا سماه صحيحاً جماعة كأبي علي: النيسابوري، وابن السكن ... وأبي أحمد بن عدي، وأبي بكر الخطيب، وأبي طاهر السلفي، وكذا الذهبي".

فالحق أن واقع الكتاب لا يساعد على هذه التسمية إلا من باب التغليب، ومن باب إدراج الحسن في الصحيح أيضاً، وإلا ففيه أحاديث معلولة أبان النسائي عن علقها بما يفهمه أهل المعرفة، أخرجها النسائي للصدقية لا للاحتجاج، ولئن لم يكن الكتاب كله صحيحاً فهو قريب إلى الصحة؛ لأن النسائي كان يُفضّل إخراج الحديث بالإسناد النظيف وإن كان نازلاً ولو كان عنده بإسناد أعلى، وهذا ما قاله الزركشي: "ثم تسمية هذه الكتب صحاحاً إنما هو باعتبار الأغلب؛ لأن غالبها الصحاح والحسان، وهي ملحقه بالصحاح والضعيف منها ربما التحق بالحسن، بإطلاق الصحة عليها في باب التغليب".

ولم يكن يخرج عن الرجل المجمع على تركه، وهذا ما نقله عنه ابن الصلاح بقوله: "كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه"، فتعقبه ابن حجر بقوله: "أن النسائي إنما أراد إجماعاً خاصاً، وذلك أن كل من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط".

فمن الأولى: شعبة وسفيان، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان (ت198هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ)، ويحيى أشد منه.

ومن الثالثة: يحيى بن معين (ت233هـ) وأحمد (ت240هـ)، ويحيى أشد منه.

ومن الرابعة: أبو حاتم (ت277هـ) والبخاري (ت256هـ)، وأبو حاتم أشد من البخاري.

وقال النسائي: 'لا يترك الرجل عندي حتى يجمع الجميع على تركه، فإذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلاً، فإنه لا يترك لما عرف من تشدد يحيى ومن هو مثله في النقد، قال: 'وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يُبادر إلى الذهن أن مذهب النسائي في الرجال متيسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي بحسب النسائي إخراج حديثه؛ بل بحسب النسائي إخراج أحاديث جماعة من رجال الصحيحين"، وقد بين السخاوي معنى 'التخريج لكل من لم يجمع على تركه' فقال: "وما حكاه أبو عبد الله بن منده بما سمعه من محمد بن سعد البازودي في كون شرط النسائي التخريج لكل من لم يجمع على تركه، حتى يخرج للمجهول حالا وعينا، للاختلاف فيهم، وهو مذهب متيسع إن حُمل على ظاهره، لاقتضائه التخريج لكل الضعفاء، وليس الواقع كذلك؛ بل الحق إرادته إجماعاً خاصاً، وذلك أن كل طبقة من المتكلمين في الجرح والتعديل لا تخلو من متشدد ومتوسط، فمتى اتفق الفريقان على ترك واحد بحسب النسائي، بخلاف ما إذا وضعفه المتشدد ووثقه الآخر، ومن ثم خرج لعبد الله بن عثمان بن حنيم وقال: إن يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي لم يتركا، وقال علي بن المديني: إنه منكر الحديث". فيفهم من هذا أن الراوي إذا وضعفه أحد المتشددين مثل يحيى القطان، وقواه أحد المتوسطين مثل عبد الرحمن بن مهدي، فحينئذ لا يتركه النسائي، وأما إذا اتفق المتشددون والمتوسطون على تضعيف رجل، فحينئذ لا يأخذ النسائي روايته.

وهذا ليس مذهب النسائي وحده، في اشتراطه هذا الشرط، فيما أشار إليه الدكتور عبد الفتاح أبو غدة، بل

تقدمه به من قبله كالإمام أحمد، وأحمد بن صالح المصري، فقد نقل ابن حجر العسقلاني عن الإمام أحمد مذهبه.

"قال يعقوب: وقال لي أحمد: مذهبي في الرجال أني لا أترك حديث محدث حتى يجتمع أهل مصر على ترك حديثه"، وروى ابن الصلاح بإسناده عن أحمد بن صالح قوله: "لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه".

وقد ذكر عليّ القاري كلاماً طيباً يشرح فيه شرط النسائي هذا بقوله: "ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع - أي الأكثر - على تركه، فإن التعارض، يوجب التساقط، وكان النسائي ذهب إلى أن العدالة مقدمة على الجرح عند التعارض، بناءً على أن الأصل هو العدالة".

كما يتبين شرط النسائي في الرجال، من خلال ما نقله عنه الذهبي في ترجمة أبي الوليد أحمد بن عبد الرحمن البصري، وذلك بقوله: "قال إسماعيل بن عبد الله السكري القاضي أيضاً: لم يسمع أبو الوليد عن الوليد بن مسلم شيئاً، ولو شهد عندي ما قبلته، وإنما كان محلاً للخلل النساء، ويُعطى الشيء فيطلق، وكان سيء الحال بدمشق، فاتقوا الله، وإياكم والسَّماع من الكذابين، ويكّار لم أجز شهادة قط، وهو الذي بعث إليه الكتب، وهما جميعاً كذابين، قال الخطيب وأبو الوليد: ليس حاله عندنا ما ذكر أبو بكر الباغندي عن السكري؛ بل كان من أهل الصدق، حَدَّثَ عنه النسائي، وحسبك به".

وقد قسم ابن طاهر المقدسي الأحاديث الموجودة عند النسائي وأبي داود، مُبرِّزاً في ذلك شرط النسائي في كتابه

بقوله:

"- القسم الأول: صحيح، وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم، فإن أكثر ما في هذه الكتب مخرج

في هذين الكتابين.

- القسم الثاني: صحيح على شرطيهما، حكى أبو عبد الله بن منده أن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجتمع على تركهم إذا صحَّ الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال، ويكون هذا القسم من الصحيح، إلا أن طريقه دون طريق ما أخرجاه في هذين الكتابين، فما أخرجهما بما انفردوا به دونهما، فإنه من حكمة ما تركه البخاري ومسلم من حكمة الصحيح.

- القسم الثالث: أحاديث أخرجهما للصدية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وإنما أبان المخرج عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة، وإنما أودعها في كتابيهما لرواية قوم لها، واحتجاجهم بها فأوردوها وبُنيوا سقمه لنزول الشبهة".

كما يمكن أن تُحمَل الأحاديث التي تحدَّث عنها ابن كثير بأن فيها مجهول الحال، أو مجهول العين على هذا القسم الأخير، كما أن الإمام النسائي كان يسوق أحاديث من هذه الطائفة، ويبيِّن ما فيها من علة، أو أنه لم يجد غيرها، أو ذكرها لزيادة فيها على الأحاديث الصحيحة.

